قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

سيّد الخواتم

أخيراً ألغي مشروع "النجف عاصمة للثقافة الإسلامية". ليس من بين المتابعين من لم يكن يتوقّع ذلك، الروائح العطرة للسرقة والاختلاس فاحتْ منذ أول يوم للمشروع، أقيل مسؤولون على خلفية سرقات وآخرون في الطريق لكننا مع ذلك كنا نتفاءل حين نرى حماس وإخلاص مبدعي النجف، وفي كلّ حوار لي مع الصديق فارس حرام رئيس اتحاد أدباء النجف كنت أؤجل يقيني بفشل المشروع، لأن الصديق الشاعر يمنحني جرعة أمل بأن هناك بين المسؤولين نفوساً لم يصلها فايروس اللصوصية بعدُ، ويبدو ان فارس كان مخطئاً، كلنا. نحن معشر المشتغلين بالثقافة. مخطئون.

أمس كشف محمد عايد الموسوي "وهو رئيس اللجنة الحكومية المكلفة للتحضير للمشروع" عن إلغائه تماماً، بعد أنباء تحدثتْ عن تأجيله إلى إشعار آخر، ربما لم ترد الحكومة أن تصدمنا فجعلتنا نتقبّل الأمر على جرعات، فأولاً تم الإعلان عن تأجيله ثم بعد أسبوعين يلغى نهائياً، لتجنبنا الدهشة ولتقطع الطريق على من يريد أن يسأل عن الأموال التي أنفقتْ، مَنْ أنفقها وأين وفي جيب أيّ ملاك عابد زاهد استقرّتْ أخيراً راضية مرضية؟

لكن الحكومة تعرف يقيناً اننا لن نسأل، سيصار إلى فتح لجنة تحقيقية، ثم يُنسى الأمر وتذهب مليارات الدولارات في حسابات مصرفية قد يكون بعض منها لأشخاص تباكوا ويتباكون على فشل المشروع.

اللصوصية والطائفية هما سبب خراب المشروع "لكنْ أليس هما سبب خراب العراق؟" هذا التنين ذو الرأسين يطلّ برأسه دائماً ويفرغ كلّ شيء من محتواه. الجديد في تصريح عايد الموسوي أن هناك صفقة عراقية سعودية لإلغاء المشروع، تقضي بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإنجاح القمة مقابل شروط من بينها نسيان "النجف عاصمة للثقافة الإسلامية".

طبيعيّ أن تخشى السعودية من صورة النجف كمنتجة للثقافة أكثر من خشيتها من التشيّع السياسيّ، فالساسة "بشيعتهم وسنتهم" يعضدون بعضهم البعض إذا جدّ الجدّ، كما قال إليوت في قصيدة له "نحن البشر الجوف يسند بعضنا بعضاً". ممكن للطائفيّ أن يتقبّل عدوّه الطائفيّ إذا كانا منتجاً لفنون السرقة والرذيلة السياسية مثله تماماً، لكنه غير قادر على تقبّل مثقف يستطيع نزع الأشواك الطائفية عن ثقافة بلده ومجتمعه.مع ذلك فلا نستطيع أن ندّعي أن السعودية هي التي أفشلت المشروع باتفاق سرّي مع حكومتنا الرشيدة، حتى لو كان هناك اتفاق كهذا "وهو أمر لا نستغربه" فإن المشروع لم يكن ليخرب لولا لصوصنا الرسميون.

انتهى المشروع. وسينتهي كلّ مشروع ثقافيّ كبير في العراق، مادامت الغلبة والكلمة العليا لهذا الكائن المسخ المكوّن من قداسة وسياسة، من حراميّ وقديس، من طائفيّ ولصّ، من أيادٍ تتختم بمحابس فيها العقيق والفيروز والياقوت ودرّ النجف، أيادٍ متوضئة دائماً مع ان حكمها في الفقه الإسلاميّ أن تقطع.

هل حان الوقت لدفن العملية السياسية والبدء بعملية ديموقراطية؟

على نحو ما، أصبح ما اعتاد الجميع على تسميته بـ"العملية السياسية" ثابتاً عراقياً جديداً في بلد تعصف فيه التغيرات، السلبية غالباً. يختلف فرقاء السياسة في العراق على كل شيء تقريباً، على ماهية البلد، وشكله، وهوية خصومه وحلفائه، والأفكار التي ينبغي أن تديره، ومظالم تاريخه وهواجس حاضره وآفاق مستقبله وغيرها. لكنهم يتفقون على أمر واحد هو "العملية السياسية" وأهمية مواصلتها، برغم عمق خيباتها.... في هذه اللحظة الراهنة، لحظة الافتراقات العراقية-العراقية المخيفة، ليس ثمة ما يجمع خصمين لدودين مثل نوري المالكي وإياد علاوي، كالحفاظ على "العملية السياسية" وكأنها خشبة الخلاص العراقي الوحيدة التي يمكن أن يركبها فرقاء الوطن ويتصارعون عليها حتى الغرق. هكذا أصبحت العملية السياسية: ضرورة وجودية تقترب أهميتها من ضرورة الوطن نفسه، وأصبح الخروج عليها شبيها بالخروج على معنى الوطنية.

■ عقيل عباس

عندما برز مصطلح العملية السياسية في صيف ٢٠٠٣ وترسخ تدريجياً كحقيقة محورية في العراق الجديد، اتسم بقدرٍ كاف ومفيد من الوضوح. كان خطاً فاصلاً بين "متهوري" الحلول المسلحة من إسلاميين وقوميين رافضين تماماً للوجود العسكري الأميركي وحقائقه على الأرض و"عقلاء" الحلول السلمية من ساسة الداخل والخارج الذين أصروا على أن المخرج من "الاحتلال" هو خارطة طريق سياسية تفضي إلى استقلال حقيقي يقوم على تشكيل نظام سياسي جديد يدير البلد على أساس التداول الديموقراطي للسلطة. بدت هذه العملية حينها حاملةً أملاً واسعاً في حل معضلة السلطة في العراق الحديث عبر أخراج هذه الأخيرة من أقبية الاستئثار المحصنة بالرعب البوليسي إلى علانية السياسة ومناوراتها الديموقراطية المحمية بثبات المؤسسات وحيادها. في تلك الخارطة كانت المحطات عموماً واضحة ومترابطة ومنطقية، زاوجت بين كتابة الوثائق وتشكيل المؤسسات: صياغة قانون دولة انتقالي واختيار حكومة مؤقتة ثم انتخاب برلمان انتقالي لكتابة دستور دائم ثم الاستفتاء عليه فانتخاب برلمان وحكومة ثابتين بفترات دستورية محددة، وصولاً إلى بناء قوات مسلحة وأمن داخلي مهنية وغير مسيسة تحافظ على سلامة البلد وتحمي نظامه السياسي لتسمح أخيرا بإنهاء الوجود العسكري الأميركي فيه... ما أعطى هذه العملية السياسية شرعيتها الأخلاقية ودفقها المعنوي هو قبول شعبي واسع بها، فعلى نحو صائب اصطف غالبية العراقيين مع خيار "عقلاء" السياسة لا مع "ثوار" السلاح. في ربيع عام ٢٠٠٨، كان قطار العملية السياسية قد قطع معظم هذه المحطات بنجاح نسبي، خصوصاً بقضاء الدولة العراقية الناشئة على التهديد الداخلي الأكبر للعملية السياسية، عندما استطاعت، بمساعدة حلفائها الأميركيين والبريطانيين، تهميش المُتحَدِّيين الأشرس لشرعيتها وقدرتها على ممارسة سلطتها: تنظيم القاعدة والميليشيات الشيعية. قد تكون الستة عشر شهراً الممتدة بين ربيع ٢٠٠٨ وصيف ٢٠١٠ الفترة الأفضل للعملية السياسية. في أثنائها، ساد البلد استقرارٌ أمني غير مسبوق منذ ٢٠٠٣

فقدت العملية السياسية شرعيتها الأخلاقية والشعبية لأنها فرّطت بالناس ومصالحهم، وفقدت تعاطفهم، وأخذت من أرواحهم وأحلامهم أكثر بكثير مما أعطتهم.

وإن كان نسبياً، وتراجعت حدة الخلافات السياسية وشراسة الصراعات الناشئة عنها، وتواصل بناء مؤسسات الدولة، وبرزت في الأفق بوادر شعبية وسياسية جادة لتفكيك الطائفية السياسية والمضي في مشروع بناء الدولة المدنية. في صيف ٢٠١٠ بدا وكأن العراق على الطريق الصحيح أخيرا وأن العملية السياسية كانت الخيار الصائب لقيادة البلد (كم كان رائعاً ذلك الوهم حينه). ثم، في نهاية ذلك الصيف، جاءت المعركة الانتخابية والانفجارات الشهرية الكبرى التي استهدفت مؤسسات الدولة (وزارات الخارجية والعدل والمالية) لتقوض السياسة والأمن معاً وتُعيد العملية السياسية إلى محطات سابقة قطعتها، محطات الخوف والتخوين وكسر عظم الآخر. عندما تبخرت مع دخان هذه الانفجارات آمال المالكي بتجديد انتخابي سهل لرئاسته بعد اهتزاز الثقة الشعبية بإدارته ملف الأمن، وعندما بدا واضحاً أن علاوي أصبح تحدياً انتخابياً شرساً بعد نجاحه فيما فشل فيه المالكي: بناء تحالف سياسي واسع ومتنوع وعابر للطوائف لخوض الانتخابات، كان جواب التحالف الشيعي الحاكم المرتعب من خسارته السلطة هو إحياء أشباح البعث ليدور جدل الانتخابات حول صراع الطوائف ومخاوف الماضي بدلاً من سجل الأداء الحكومي وآفاق المستقبل. حينها، أي بشتاء ٢٠١٠، دخلت العملية السياسية نفقها المعتم الحالي. منذ ذلك الشتاء الكالح سياسياً، انتقلت هذه العملية من إخفاق إلى آخر. علاوي كان العلامة الفارقة في إخفاقها الأكبر، عندما اختبر الرجل بفوزه غير المتوقع بالانتخابات البرلمانية عمقَ التزام هذه العملية بمعنى الفوز الانتخابي والتداول الديموقراطي للسلطة. منذ أربيل ٢٠١٠ استنفدت العملية السياسية أغراضها بقطعها كل المحطات التي كان بوسعها قطعها. صحيحٌ أن إنجازاتها القصوى لم تتعد أنصاف النجاحات في أحسن الأحوال: دستور تتجاور فيه المتناقضات ويزدهر فيه الغموض، وحياة سياسية تتمحور حول قلق الطوائف وطموح العشائر، وقوات مسلحة وجهاز حكومي تتقاسمهما حصص المكونات وقرابات الايدولوجيا والمنطقة والقبيلة، وصحافة مفتوحة خائفة على حريتها المهددة بالانكماش. رغم الخيبة من هذا التعثر المُزمن، كان ثمة أمل معقول انه سيمكن، في يوم ما، إصلاح المعطوب من أنصاف النجاحات هذه. لكن المحطة الوحيدة، وربما الحاسمة والأخيرة، التي لم تحقق فيها العملية السياسية حتى نصف نجاحها المعتاد، بل أخفقت فيه على نحو فادح من دون أمل في إصلاحه، هو تثبيت التداول الديموقراطي للسلطة عبر ممارسته في لحظة استحقاقه الحقيقية. أطاح اتفاق أربيل بهذا المبدأ فعلياً. منذ ذلك الإخفاق، لم تستطع العملية السياسية أن تخرج من أزمتها الحادة التي لم تنقطع منذ خريف ٢٠٠٩ . يكمن جزء كبير من هذه الأزمة في تركة ذلك الإخفاق والمشاكل التي تمخضت عنه وبقيت دون حل. أخلاقيا، أثبتت العملية السياسية أنها تعيش خارج زمنها الشرعي، لأنها تدور حول مصالح الساسة وليس بناء الدولة. ولأول مرة، ليس الإرهاب أو التمرد طرفاً رئيسياً في أزمتها، فالأطراف الرئيسيون هم "عقلاء" السياسة أنفسهم. ولأول مرة أيضا تصبح العملية السياسية نفسها هي المشكلة وليس الحل، بعد أن استنزفت نزاعاتها المستمرة والعقيمة حياة الناس وأحرقت آمالهم، وأوقفت زمن البلد وأعطبت روحه. باختصار مؤلم، فقدت هذه العملية السياسية شرعيتها الأخلاقية والشعبية لأنها فرطت بالناس ومصالحهم، وفقدت تعاطفهم، وأخذت من أرواحهم وأحلامهم أكثر بكثير مما أعطتهم. يحتاج العراق إلى عملية ديموقراطية شفافة وواضحة المعالم، وليس عملية سياسية أنانية وملتبسة الأهداف. الفارق بين الاثنتين شاسع. الأولى هدفها بناء الديموقراطية على أساس وثائق الدولة ومؤسساتها، بعكس الثانية التي تُسَخِّر الوثائق والمؤسسات لصالح الأقوياء فيها، وترعى مصالح الساسة والطوائف أكثر من رعايتها مصالح الناس والبلد. حان الوقت لدفن العملية السياسية والبدء بالعملية الديموقراطية.

بناء الدولة أسمى من مصالح الساسة

كاريكاتير

■ عادل صبري

المالكي والقمّة العربية .. صفقة أم تفاهم؟

■ علاء خالد غزالة

تداولت وكالات الأنباء بيانا صحفيا صادرا عن مكتب رئاسة الوزراء يقول فيه السيد المالكي إن العراق "يؤيد التغيير في سوريا" مبيناً أن " التغيير ضرورة والأوضاع فيها لن تستقر من دونه". وهو تبدّل لافت لموقفه المعلن سابقا تجاه الأزمة السورية، وخصوصا تصريحه في المؤتمر الصحفي الذي جمعه والرئيس الأميركي باراك أوباما في البيت الأبيض، حينما قال: "ليس لدينا الحق بدعوة رئيس للتنحي، لا يمكننا منح أنفسنا هذا الحق"، وذلك قبل أكثر من شهرين بقليل.فما الذي تغيّر في هذه الفترة القليلة حتى ينقل السيد نوري المالكي موقفه من جهة إلى الجهة المقابلة؟ ربما يقول البعض إن نظام الأسد قد بالغ في التصدي للثورة التي يقوم بها الشعب السوري، وانه قد حَمل حتى أكثر الناس قربا منه على التخلي عنه والنأي بأنفسهم عن وحشيته المفرطة في مواجهة شعبه الأعزل. ألم ترَ أن بعض الدول العربية قد أصبحت تطالب جهرة بتسليح المعارضة بعد أن طفح بها الكيل، ويئست من أية حلول سلمية أو توافقية لتلك الأزمة التي شارفت على إتمام عامها الأول؟ فليس من المستغرب إذا يتخلى المالكي عن الأسد بعد كل هذا.ومن جهة أخرى يقال إن المالكي قد عقد صفقة مع جامعة الدول العربية مفادها أن يغير موقفه من الرئيس السوري مقابل السماح بعقد القمة المقبلة في بغداد. وإذا كان مثل هذا الأمر حقيقيا فإنه لا قيمة لتلك القمة ولا لمكان انعقادها، ولا حتى لما تتوصل إليه من قرارات. نعم، في عالم السياسة المتحول، تقوم الدول وقادتها وسياسيوها بشراء المواقف، بالمال والسلاح والمعونات ،وبالضغط والترغيب والتهديد والوعيد، وبطرق كثيرة أخرى. لكن تغيير موقف دولة تجاه جارتها مقابل عقد مؤتمر فيها سيكون سابقة، وسيكون قد أخذ بأبخس الأثمان. أقول لا قيمة لقمة تعقد بصفقة مع مضيفها أصلا لأن موقف باقي الدول لن يكون خارج هذه الصفقة بأية حال، وسيكون لكل صوت ثمن، مع حاجة الكثير من الدول العربية إلى صفقة من نوع أو آخر. لكن من الراجح إن دول الخليج العربية أعربت في مداولات خاصة مع حكومة المالكي عن قلقها حيال موقف العراق من الأزمة السورية. فهل كان المالكي يسعى لتهدئة تلك الهواجس قبل القمة من اجل ضمان حضور عربي عالي المستوى، وإنجاح أول مؤتمر قمة عربي يعقد في العراق منذ عقود؟ هل انه يستخدم التصريحات العلنية وسيلة لاجتذاب القادة العرب ولو على حساب موقفه المعلن قبل فترة وجيزة؟لقد كان تصريح المالكي في البيت الأبيض غريبا في الأساس. ففي حين انه استهجن دعوة الأسد إلى التنحي، كان مضيفه، باراك أوباما، قد فعل ذلك بالفعل مرارا وتكرارا، كما وجهت الكثير من الدول الأوروبية وعدد من الدول الأخرى دعوات مماثلة للرئيس الأسد لمغادرة منصبه، سواء كان الغرض من تلك الدعوات التخلص من نظام الأسد، أو حقناً لدماء الشعب السوري. ولا يمكن لنا أن ندّعي أن المالكي أكثر منهم خبرة في القانون الدولي، أو أطول منهم باعا في السياسة الدولية. ولو عمل العالم بنصيحة المالكي بعدم دعوة الرؤساء للتخلي عن مناصبهم، لما كان هو اليوم في السلطة. لذلك قد لا يكون تصريح المالكي تغييرا في الموقف بقدر ما هو تراجع عن تصريحه السابق الذي ربما أراد به التعبير عن استقلالية عن الموقف الأميركي دون أن يقصد حقيقة دعم النظام السوري، خصوصا بعد صدور اتهامات كثيرة بتبعية المالكي لإيران التي تدعم بشكل صريح نظام الأسد. فاليوم يريد السيد رئيس الوزراء أن يعلن استقلاله عن القرار الإيراني بعد أن أوضح استقلاله عن القرار الأميركي قبل شهرين.

إن مسألة عقد القمة العربية باتت اليوم ضرورة ملحة بعد أن طال تأجيلها لأكثر من عام. وإذا كانت ظروف التأجيل مازالت قائمة، فإن على الدول العربية أن تمضي قدما في الالتئام تحت راية جامعتها بأي حال. فالثورات العربية المتزامنة، وتغير الأنظمة الحاصل يفرض على كل الأنظمة العربية أن تسعى إلى تفعيل منظومتها الإقليمية لمنع التأثيرات الوخيمة لاحتمالات الحرب الأهلية في غير واحدة من هذه الأقطار. كما أن استحقاق العراق في عقد القمة ليس محل مساومة، والمالكي يدرك ذلك جيدا. ولكنه بنفس الوقت يرغب في تفعيل دور العراق في منظومة العمل العربي المشترك، ولا يريد أن يظهر بمظهر المعاكس لها. لذلك لا أرى أن هناك صفقة وراء عقد القمة في بغداد، ولكنه تفاهم صامت يفهمه كلا الطرفين.

من ناحية أخرى، قد لا تخرج القمة المرتقبة بقرارات مصيرية في ما يتعلق بسوريا. فالقضية السورية أضحت اليوم أمام مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة. وإذا كان مجلس الأمن قد فشل بالفعل في إدانة النظام السوري وتحميله مسؤولية أفعاله المشينة تجاه شعبه، فإن المجتمع الدولي سيواصل التحرك لحين التوصل إلى صيغة توقف حمّام الدم في سوريا، وترغم الرئيس السوري على الانصياع لرغبات شعبه. ربما ستكون القمة العربية قضية بروتوكولية ولكنها ستبقى مهمة من الناحية الستراتيجية، بما يتوقع منها أن تناصر الشعب السوري وأن تقدم الدعم للقرارات الوزارية السابقة لمجلس الجامعة القاضية بتعليق عضوية النظام السوري وفرض العقوبات الاقتصادية عليه. وإذا تم هذا فإن التفاهم الصامت بين العراق والجامعة العربية سيكون قد أنجز على خير وجه.

العقل السياسي ..صناعة أزمات

■ أ.د.قاسم حسين صالح

تنفرد حياة العراقيين عن باقي الشعوب بأنها كانت في الثلاثين سنة الأخيرة أشبه بأرجوحة تتأرجح (رايحه جايه) بين:أزمة..انفراج،أزمة ..انفراج...نجم عنها تقلّب في المزاج وعدم استقرار نفسي. والأزمة،بحسب قاموس وبستر،فترة حرجة وحالة غير مستقرة تخلق التوتر في نفوس الناس،وتمثل تهديدا لصانع القرار وارهاقا وجهدا نفسيا لتأثيرها السلبي على القدرات والمهارات الذهنية.والمشكلة ليست في حدوث الأزمة بل في كيفية ادارتها.ويبدو ان الأزمات الحادة التي انفرد بها العراق صاغت العقل السياسي العراقي بطريقة برمجت عملياته المعرفية على تصلّب وجمود فكري يفتقر الى المرونة والقدرة على ايجاد البدائل،فضلا عن أن الأزمة تعمل سيكولوجيا على زيادة ارتباط القائد السياسي بجماعته وزيادة ميله لاستعمال القوة ضد الآخر.

ان السياسة والصراع في متلازمة أزلية لأنها متعلقة بتنافس على سلطة وثروة واعتبار اجتماعي وغالب ومغلوب.والمشكلة ليست في الصراع بل في أساليب التعامل معه. فمن مفاهيمنا الخاطئة التي صنعتها الأزمات اننا ما أن نسمع كلمة (الصراع) فان ذهننا يبادر لاستحضار صور العراك والعنف والخصومة الدائمة..مع أنه يؤدي احيانا الى حالة ايجابية. غير ان تاريخنا السياسي والاجتماعي، صاغ تفكيرنا بطريقة صرنا نفهم فيه الصراع على أنه حالة بين ان تكون او لا تكون..بين أن تبقى أو تفنى!.

وسواء كان الصراع سياسيا" أو اقتصاديا" أو اجتماعيا" فأن حلّه يتوقف على طبيعة ادراكنا له ،الناجمة عن نوعية منظورنا الفكري ونضجنا السياسي. فالطرف الذي يتحكم به منظور أن الصراع يعني وجوب التغلب على الآخر والانتصار عليه باية طريقة كانت، يجبره على أن يتعامل مع الطرف الآخر بأسلوب حذر وتأويلي..بمعنى أنه يفسّر أقوال وافعال الطرف الآخر بأن فيها (انّ) حتى لو كانت لطيفة وبنوايا طيبة،فينجم عنه اثارة مشاعر سلبية يفضي تراكمها الى كره متبادل بين اطراف الصراع..فيما المنظور الصحيح هو ان الصراع يمكن ان يكون عاملا مساعدا ومصدر طاقة يمنحنا الفرصة لتعميق علاقاتنا ويجعل اطرافه اصدقاء لا اعداء ويمنح الجميع المتعة والبهجة.

والشائع عندنا،لاسيما في حياتنا السياسية،أننا نساوي بين الصراع والإحباط،الذي يمثل حالة نفسية تنطوي على تعبيرات انفعالية سلبية وسلوكية عدوانية ، تنشأ عند مواجهة هواجس تعيق تحديد الاهداف المنشودة،الأمرالذي نجم عنه (عندنا) أن كلّ طرف صار ينظر الى الطرف الآخر بوصفه عقبة تحول دون تحقيق مصالحه..دون أن يدرك أن هذا يفضي نفسيا الى أن تتكاثف مظاهر السلوك العدواني مصحوبة بزيادة حدّة الاحساس بالاحباط، توصله لنتيجة كارثية هي (يقينه)أن الصراع يستلزم نجاح احد الطرفين وإلحاق الاذى بالطرف الآخر..وهذا أحد أهم أسباب أزماتنا التي ستبقى مستعصية على حلّ عقلاني ما لم نغير أساليب تعاملنا الخاطئة مع الصراع.

ومع تعدد مساعي سياسيين كرد مخلصين ووجوه اجتماعية عربية لاحتواء الأزمة فان الخلاص من المحنة الحالية يستوجب عمليتين سيكلوجيتين:

الأولى:ان يتخلص الفرقاء من البرنويا السياسية التي تنتعش في أوقات الأزمات بتغذية راجعة بين قائد سياسي يذكيها وجماهير تتحكم بها عقدة الثأر الجاهلي، والثانية: ان يغادر (أنا) القادة السياسيين مفهوم (البطل) بالصيغة المشفّرة في العقل الجمعي العراقي: (الزعيم الأوحد)،(القائد الضرورة)،(القائد الرمز...) التي تفعّل حاجة الجماهير المأزومة الى (بطل) تصنع منه دكتاتورا!.

ومن عجائب الأمور أن أزمة حدثت في العراق عام ١٩٢٩ نظم فيها الجواهري قائلا:

ستبقى طويلا هذه الأزمات
اذا لم تقصّر عمرها الصدمات
اذا لم ينلها مصلحون بواسل
جريئون فيما يدّعون كفاة
ألم تر أنّ الشعب جلّ حقوقه
هي اليوم للأفراد ممتلكات؟
ومن عجب أنّ الذين تكفّلوا
بانقاذ أهليه هم العثرات!!
ياسلام..ما أشبه الليلة بما قبل سبعين سنة!..
ترى هل هي علّة فينا نحن العراقيين؟!